

المحكمة الدستورية
 رقم ٣/٩/٢٠٠٩
 المحكمة الدستورية
 رقم ٣/٩/٢٠٠٩
 المحكمة الدستورية
 رقم ٣/٩/٢٠٠٩
 المحكمة الدستورية
 رقم ٣/٩/٢٠٠٩

المحكمة الدستورية
 رقم ٣/٩/٢٠٠٩
 المحكمة الدستورية
 رقم ٣/٩/٢٠٠٩
 المحكمة الدستورية
 رقم ٣/٩/٢٠٠٩

المحكمة الدستورية
 رقم ٣/٩/٢٠٠٩
 المحكمة الدستورية
 رقم ٣/٩/٢٠٠٩

المحكمة الدستورية
 رقم ٣/٩/٢٠٠٩
 المحكمة الدستورية
 رقم ٣/٩/٢٠٠٩

المحكمة الدستورية
 رقم ٣/٩/٢٠٠٩
 المحكمة الدستورية
 رقم ٣/٩/٢٠٠٩

المحكمة

رقم ٣/٩/٢٠٠٩

المحكمة الدستورية

رقم ٣/٩/٢٠٠٩

المحكمة الدستورية

المحكمة الدستورية



باعتبارها محكمة مختصة في النظر في النزاع المطروح.

والإشارة إلى أن المحكمة المختصة بالنظر في النزاع المطروح هي المحكمة المختصة بالنظر في النزاع المطروح.

١٩٥١ م ٤٤ رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥١ م ١/١١ المادة ١١

المادة ١١ من قانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥١ م ١/١١ المادة ١١

المادة ١١ من قانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥١ م ١/١١ المادة ١١

المادة ١١ من قانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥١ م ١/١١ المادة ١١



المادة ١١ من قانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥١ م ١/١١ المادة ١١

المادة ١١ من قانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥١ م ١/١١ المادة ١١

المادة ١١ من قانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥١ م ١/١١ المادة ١١

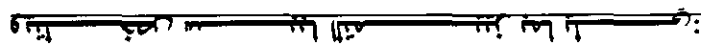
المادة ١١ من قانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥١ م ١/١١ المادة ١١

المادة ١١ من قانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥١ م ١/١١ المادة ١١

المادة ١١ من قانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥١ م ١/١١ المادة ١١

المادة ١١ من قانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥١ م ١/١١ المادة ١١

المادة ١١ من قانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥١ م ١/١١ المادة ١١



المادة ١١ من قانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥١ م ١/١١ المادة ١١

المادة ١١ من قانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥١ م ١/١١ المادة ١١

ونظراً لسوء أوضاعه المادية ولعدم قدرته على إيجاد عمل يحصل على المال من خلاله فقد اخذ يقوم بتصنيع أسلحة نارية (خرطوش) وذلك لشراء أدوات من المحلات التجارية مثل (المواسير وأدوات التنسين ومفكات وبراعي ودرل) وذلك مع علمه بأنه غير حاصل على ترخيص قانوني يخوله صناعة مثل الأسلحة النارية وتمكن من خلال تلك الأدوات من صناعة خمس بنادق بأحجام وعيارات مختلفة وقام بتخزينها بعد أن قام بشراء العتاد ومن ثم التوجه إلى منطقة حرجية بالقرب من مكان سكنه وهناك قام بإطلاق عدة طلقات نارية بنجاح .

وبتاريخ ٢٥/١٠/٢٠٠٨ وأثناء قيامه بتجربة إحدى البنادق بمنطقة المقابلين تمت مشاهدته من قبل رجال الأمن العام .

ولدى محاولة إلقاء القبض عليه لاذ بالفرار وتمت مطاردته والقسي القبض عليه وضبط بحوزته البندقية التي قام بتصنيعها وذخيرة عدد (٤) وبذات التاريخ تم تفقيش منزله وتم ضبط الأربع بنادق وعتاد خرطوش مختلف العيارات ومجموعة من الأدوات والمعدات التي تستخدم بصناعة الأسلحة وبفحص الأسلحة تبين أن ثلاثة منها صالحة للاستعمال وجميعها مصنعة يدوياً ويوجد بها آثار إطلاق نار وعليه جرت الملاحقة.

وبتاريخ ٢٠٠٩/٨/٢ أصدرت محكمة أمن الدولة حكماً برقم ٢٠٠٩/١٩٦٠ وجاهياً بحق المحكوم عليه المتهم المتضمن تجريم المتهم بجناية تصنيع أسلحة نارية بدون ترخيص قانوني وفقاً للمادة ١/ب من قانون الأسلحة النارية والذخائر رقم ٣٤ لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته .

وعملًا بالمادة ١/ب من قانون الأسلحة النارية والذخائر رقم ٣٤ لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته وضع المجرم بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة والرسوم ومصادرة الأسلحة والذخائر والأدوات المستخدمة بتصنيع الأسلحة المضبوطة.

ولا عترافه الذي سهل مهمة المحكمة وطلبه الرحمة وكونه مريض وكبير السن ولإبدائه الندم اعتبار ذلك من الأسباب المخففة التقديرية وعملاً بالمادة ٣/٩٩ تخفيض العقوبة لتصبح الوضع بالأشغال الشاقة لمدة سبع سنوات ونصف والرسوم محسوبة له مدة

وتارة بالرد على ما تقدم ذكره.

الالتزام بالنظر في دعوى الترخيص والاعتماد على ما تقدم ذكره، والالتزام بالنظر في دعوى الترخيص والاعتماد على ما تقدم ذكره، والالتزام بالنظر في دعوى الترخيص والاعتماد على ما تقدم ذكره.

(2) الترخيص للقيام بعمل من الأعمال التجارية أو الصناعية أو حرفية أو يدوية أو صناعية أو زراعية أو أخرى، بشرط أن يكون المرحّلون في دعوى الترخيص والاعتماد على ما تقدم ذكره.

تاريخ صدور القرار في دعوى الترخيص والاعتماد على ما تقدم ذكره، وتاريخ صدور القرار في دعوى الترخيص والاعتماد على ما تقدم ذكره.

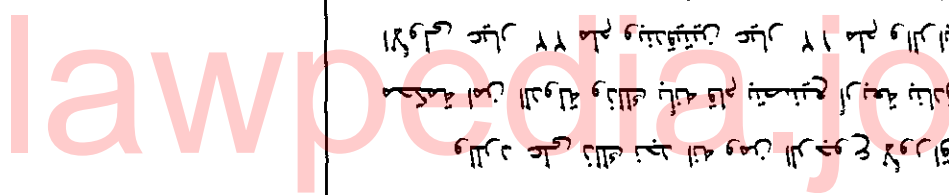
الترخيص للقيام بعمل من الأعمال التجارية أو الصناعية أو حرفية أو يدوية أو صناعية أو زراعية أو أخرى، بشرط أن يكون المرحّلون في دعوى الترخيص والاعتماد على ما تقدم ذكره.

الترخيص للقيام بعمل من الأعمال التجارية أو الصناعية أو حرفية أو يدوية أو صناعية أو زراعية أو أخرى، بشرط أن يكون المرحّلون في دعوى الترخيص والاعتماد على ما تقدم ذكره.

المادة ١٥ من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٤م

المادة ١٥ من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٤م، وتاريخ صدور القرار في دعوى الترخيص والاعتماد على ما تقدم ذكره.

المادة ١٥ من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٤م، وتاريخ صدور القرار في دعوى الترخيص والاعتماد على ما تقدم ذكره.



بشیر / رئیس

بشیر / رئیس

بشیر / رئیس

بشیر / رئیس

بشیر / رئیس

بشیر / رئیس

۲۰۰۹/۱۲/۱۰ ... ۱۴۳۰ ...

بشیر / رئیس

بشیر / رئیس

بشیر / رئیس

بشیر / رئیس

بشیر / رئیس